مصر ولغة الضاد

للامير مصطفى الشهابي
وزير معارف سوريا سابقاً

يعجبني من بعض الأدباء المصريين اعتدادهم بأنفسهم واعتزازهم بخدمة اللغة الضادية وآدابها . وانت من الذين ينكرون على بعضهم فرط التمادح والتباهي في هذا الباب ، فمصر جديرة بأن تكون مباءة الأدب وخليفة بأن تكون قلب بلاد العرب . وقد أشرت الى ذلك غير مرّة في محاضراتي في مصر وفي مقالاتي في جرائدها ومجلاتها

لكن هنالك امراً يجب أن لا نغرب عن بال اخواننا المصريين ، وهو ان الوسائل المادية والمعنوية التي تيسّرت لهم تمكّنهم من النهوض بأضعاف الأعمال التي نهضوا بها حتى الآن في هذا الموضوع . ولهذا فالعالم العربي معنا يشكر لهم خدمة لسان الآباء والأجداد ، فهو يراهم مقصّرين في الخدمة ويرى انهُ بامكانهم — لو شاءوا — مضاعفة جهدهم ونشاطهم . وهاكم بعض الأدلة على ذلك :

استكملت مصر استقلالها في سنة ١٩٣٦ وصار هذا إذا دخلها المرء في البرّ أو في البحر تؤثر شرطة الحدود على جوازه بلغة اعجمية . وترى في إحدى محطتي القنطرة إعلانات رسمية باللغة العبرية وهو شيء عجيب ، حتى لكأنّ هذه اللغة التي يريد الصهيونيون إحياءها قد فرضت على مصر كما فرضت على فلسطين ، وكأنّ تأثير الصهيونيين قد امتدّ من فلسطين إلى قلب مصر بواسطة سكة فلسطين الحديد

وحتى بلغ الانسان مدن مصر الكبرى وتجوّل في بعض شوارعها ، ظن نفسه في بلد غربي لا في بلد شرقي . فمن المعروف أن الاجانب قد غزوا مصر بأموالهم حتى اصبحت معظم تجارتها ومصانعها ومدارسها وملاهيها ومتاجرها الفاخرة في قبضتهم ومن المعلوم كذلك انهُ لا بدّ من مرور زمن طويل أو قصير قبل ان يتمكن المصريون من القبض على هذه المرافق الاقتصادية في مصر . لكن هنالك عملاً يستطيعون النهوض به منذ الآن ، ويصونون به كرامة بلدهم . وهو اتخاذ قرار في كلّ محافظة او بلدية يقضي بان تكون جميع اعلانات المتاجر مكتوبة

باللغة الرسمية اي العربية . واذا شاء احدهم الكتابة بلغة أجنبية وجب وضعها تحت اللغة العربية او على شمالها . وفي هذه الحال يجب ان لا تكون أحرف اللغة العربية أصغر من أحرف اللغة الاجنبية. ولا يظن ان هذه القرارات صعبة التطبيق . فقد اتخذتها في مقاطعة حلب عند ما كنت محافظاً لها . فلم يمض شهران حتى صار المارُّ في شوارع حلب مثلاً لا يجد إعلاناً واحداً مخالفاً لمضمون القرار . واقتبست محافظة دمشق وغيرها هذا القرار ، ولم نجد صعوبة في العمل به

ولا شك ان الصعوبة في مصر أكبر منها في الشام لكثرة الأجانب في القطر الشقيق . لكن شيئاً من الهمة كاف لتسهيل الامر ولايجاد رزق يسير للخطاطين والصباغين . وضدثر اذا مرَّ المصري في شارع من شوارع الاسكندرية او القاهرة شعر أنهُ في بلده ، واذا نزل في أحد فنادقها قرأ على جدرانه اعلانات بلغته ، واذا دخل مطعماً قدموا اليه قائمة المآكل مكتوبة باللسان الذي يعتز به

***

ولقد كنتُ اتخذت قراراً في حلب أمهلت به دور السينما ستة أشهر لكي تكون الأفلام التي تعرض فيها على الجمهور ، إما نسخاً عربية وإما مترجمة بالعربية على الشريط نفسه . فلم توافق الوزارة على ذلك القرار لأن أصحاب الأفلام ادعوا بأن هذا العمل يقتضي نفقات كثيرة ، وان الشام قطر صغير لا تربح شركات الأفلام منهُ ربحاً يذكر . وأنهُ اذا كانت مصر لا تطلب هذا الطلب فأحر بالشام أن يكف عنهُ . وهكذا كان . ولعمري أن مصر هي بين الاقطار العربية أجدر من يستطيع فرض ارادته على شركات الافلام في هذا الصدد خدمةً للغة الضاد ولكرامة مصر القومية

واذا انتقلنا في حديثنا هذا الى الجيش المصري ، فاننا نجد كثيراً من الالفاظ المستعملة فيه تركية الاصل لم يبذل استعمال مصر شيئاً منها ، على حين ان الجيش والشرطة في العراق وفي شرقي الاردن يدربان بعربية فصحى ، وكذا رجال الدرك في سوريا

ثم اذا انتقلنا الى الجامعة المصرية وجدنا ان التعليم في بعض كلياتها ما يزح يلقى بالانكليزية ، واذا استثنينا مادة او مادتين ، فجميع دروس الكلية الطبية تلقى بالانكليزية . فهل اللغة الضادية غير صالحة لتعليم الطب ؟ لقد ردَّ معهد الطب في دمشق هذا الزعم ، واثبت انهُ في وسع الطالب العربي أن يتعلم الطب بلسانه ، وان يكون في الوقت نفسه مطلعاً على اللغة الفرنسية وقادراً على تتبع ما يشاء من البحوث الطبية بهذه اللغة . فالقول بأن تعليم الطب باللغة يدعو الى ابتعاد مدارسنا الطبية عن مثيلاتها في الغرب وعن الثقافة الغربية ، قول بعيد عن الصواب على ما أرى ، لأنه

ماعن استاذ يدرس بالعربية في مدرسة فنية عالية إلا له اطلاع كاف على الفرنسية أو الانكليزية وما من مخبر من مخابر هذه المدارس الا له اتصال بمخابر الغرب وأساتذته. أما الطلاب فلا يمكن ان تتدنى ثقافتهم اذا درسوا العلوم والفنون العليا بلغتهم ما دامت مدارس التجهيز تجهزهم بلغة اجنبية تسهل عليهم الاتصال بمنتجات الغرب اذا شاءوا

***

وفي كل سنة تجتمع الجمعية الطبية المصرية في بلد من البلاد العربية وتجعل من أسس أعمالها « توحيد المصطلحات الطبية ». وأذكر ان اجتماعها في السنة ١٩٣٥ كان في دمشق، وانني وددت ان أشاركها في عملها فألقيت في مؤتمرها محاضرة عنوانها « طرائق نقل المصطلحات العلمية الى اللغة العربية ». وقد تكلم الاعضاء وتناقشوا في هذا الموضوع، وهم يتناولونه في كل عام. ولا شك عندي انهُ اختمر في رؤوسهم لانهم تناولوه درساً. فاذا كانت النتيجة؟ لقد كانت النتيجة على ما قرأت أنهم أحالوا الموضوع الى مجمع فؤاد الاول للغة العربية، ولبثت كلية الطب في مصر تدرس بالانكليزية!

وها كم مجمع فؤاد الاول للغة العربية في مصر، فهو بلا مراء قد أفاد بالقواعد التي وضعها وأجاز استعمالها تسهيلاً لنقل المصطلحات العلمية الى اللغة العربية. لكنهُ في وضع تلك المصطلحات لم يأت عملاً يذكر اذا اخذنا بما نشر حتى الآن. وليس في وسعه ان يأتي في هذا الباب عملاً يذكر ما دام مؤلفاً على شكله الحاضر وما دام سائراً في عمله على الشكل الحاضر. وهذه الحقيقة يعترف بها أعضاء المجمع أنفسهم مع جمهرة الأدباء والعلماء في مصر وفي سائر البلاد العربية. وقد قرأت في العدد ٣٤٦ من « الرسالة » ان في نية الحكومة المصرية تعزيز المجمع بنحو عشرة اعضاء مصريين ينتخبون من كبار المشتغلين بالبحوث العلمية، وهذه الفكرة حسنة. ونأمل اذا تحققت ان تكون داعية الى تقدم المجمع خطوة لا بأس بها. لكن هذه الخطوة لن تكون كبيرة كما قد يظن. ولن يتمكن هؤلاء العشرة أيًّا كانوا من وضع معجم افرنكي عربي للمصطلحات العلمية والمخترعات الحديثة، ولا من وضع معجم عربي تعرَّف فيه الالفاظ تعريفاً علميًّا جامعاً مانعاً كما في معجم لاروس مثلاً، على حين ان وضع هذين المعجمين هو الغرض الأهم من أغراض تأليف المجمع كما هو معروف

ولا يتم تحقيق هذا الغرض الا بطريقة واحدة طالما أشرت اليها منذ ما تأسس مجمع مصر حتى اليوم، وهي ان يعهد المجمع في بلاد العرب وفي غيرها العلماء المروفين باشتغالهم بوضع المصطلحات العلمية، وان يعهد الى كل واحد منهم بوضع معجم صغير افرنجي وعربي في

المصطلحات المتعلقة باختصاصه . ومتى أُرسلت هذه المعاجم الصغيرة الى المجمع ، فحص مفرداتها وناقش فيها وألّف بينها ورتبها وأتم نواقصها وأقرّها وجمعها في صورة معجم عربي افرنجي للمصطلحات العلمية

ويتجه عن هذا العمل الاول ان الالفاظ الفرنجية التي تنظر الى المصطلحات العربية تكون قد عُيّنت ووُحّدت وأُقرّت . ولما كانت الالفاظ الفرنجية معرّفة تعريفاً علميًّا في المعاجم الفرنجية يصبح عندئذٍ من السهل القيام بالعمل الثاني ، وهو وضع معجم عربي تعرف فيه الالفاظ تعريفاً علميًّا ، على ان تتبع في وضعه الطريقة التي اتبعت في وضع المعجم الاول

وليس وضع هذين المعجمين من الأمور اليسيرة . ولا يستطيع ان يساهم فيه الا كل رجل اجتمعت فيه صفات ثلاث وهي : أولاً :التخصص الدقيق في علم من العلوم . ثانياً : الاطلاع التام على أسرار العربية ولاسيما على مفرداتها المتعلقة بذاك العلم (أو الفن أو الفلسفة أو الادب) ثالثاً : الاطلاع التام على لغة أو أكثر من لغات العلم الأوربية

وسيلاقي هؤلاء العلماء كثيراً من الصعاب في عملهم ، فمعجماتنا القديمة اي الأمهات لا تشتمل على كل اللغة ، ولا تعرّف الالفاظ العلمية تعريفاً علميًّا ، وسبب ذلك جهل علمائنا وأئمة لغتنا القدماء بتفصيلات العلوم الحديثة وتفرعاتها وتقسيماتها وتعريفاتها ، ولهذا كثيراً ما تراهم يطلقون اللفظة الواحدة على مدلولين أو أكثر لأنهم كانوا يجهلون الفريق بين هذه المدلولات تعريفاً علميًّا كما نفرق بينها اليوم . ومن أبسط الأمثلة على ذلك في علم النبات وحده كون بعض كتب اللغة لا تفرق بين شجرة الأرز (Cedre) وشجرة الصنوبر (Pin) ، مع ما في منظرها الخارجي وأوراقها وأثمارها من اختلاف واضح ، ولا تفرق بين الطحلب والأشنة أو تطلق اللفظتين معاً على نباتات شتى تنسب الى فصائل مختلفة ، وعندما تأتي الى ذكر شجرة الدلب المعروفة تزعم ان لا نوّار لها ولا ثمر على حين أنها من ذوات الأزهار ، وتعرف البلوط والكرسنة تعريفاً متقارباً حتى ظن بعض الاساتذة في مصر انهما نبات واحد الخ . الخ . . وكانت النتيجة ان بعض المعجمات الحديثة ومجلة المجمع اللغوي في مصر ومقالات بعض الاساتذة المصريين والسوريين جاءت حاملة عدداً من الألفاظ المغلوطة التي لا يجوز استعمالها قط في هذه الأيام وقد اجتمع لديّ من هذه الأغلاط ما يمكن ان يكتب فيه بضع مقالات

***

ولا شك ان القارىء يدرك مما قلتهُ أنهُ لا يجوز الاسراف في تسمية النباتات بأسماء خاصة وأن الخلط بين الأرز والصنوبر أو بين البلوط والكرسنة كالخلط مثلاً بين الحنطة والشعير أو بين القطن والكتان . واذا ليث اساتذتنا وعلماؤنا يجارون بعض كتب اللغة في استعمال اللفظة

الواحدة لمدلولات شتى من هذا القبيل ، أقدموا على قراءة العربية لفتهم وكانوا أعجز من أن يحيوا في العلوم الحديثة وألفاظها العربية

وما قلته في النبات يصح في ألفاظ عديدة تتعلق بمختلف العلوم ولا سيما العلوم الزراعية . ويتضح من ذلك أن تعزيز مجمع فؤاد الاول اللغة العربية بعشرة علماء وإن كان أمراً محموداً فهو لا يؤدي الى كل النتيجة التي يرقبها ابناء العرب أي الى صنع المعجمين الذين اشرت اليهما . وكل ما يمكن لهؤلاء العشرة ان يفعلوه فيما نحن بصدده هو ان يضع كل منهم عدداً من المصطلحات المتعلقة بالعلم الذي يتقنه وان ينشرها في مجلة المجمع وهذا العمل ليس عملاً صغيراً لكنهُ لا يتناسب مع الآمال المعقودة على مجمع فؤاد الاول ، كما أن المجلدات الأربعة التي أصدرها المجمع حتى اليوم لا تكافئ مع جانب من المال الذي أنفقته الحكومة المصرية عليه . ولو قيست هذه النفقات بما أنفق على المجمع العلمي العربي في دمشق لوجد ان القاهرة سبقت الى الآن على المنتوج الواحد عشرة امثال ما أنفقت عليه دمشق على الاقل

لكن الاعضاء العشرة المبحوث عنهم إذا كانوا حقيقة من العلماء الذين يعنون بمفردات اللغة وبالمصطلحات العلمية فانهم سيدركون على الفور ان مهمة المجمع الاصلية هي صنع المعجمين المذكورين قبل أي شيء آخر ، وأن هذا العمل لا يمكن ان يتم الا على الطريقة التي ذكرتها أي بمؤازرة عشرات من علماء العربية كلٍ منهم في اختصاصه . وسيعظم العلماء الذين عرفتهم في مصر يرون هذا الرأي . ولا يشذ عنهم الا نفر قليل من الذين يظنون ان مصر هي كلُّ العالم العربي ، وان الاختصاصيين فيها قادرون وحدهم على وضع اجل المصطلحات العلمية في جميع العلوم الحديثة بلا استثناء . فاذا أنعم وزن هذا الرأي فسد العمل لا محالة وظلت فوائد المجمع ضئيلة ، اما اذا انسحبت الأزمة جانباً وسير في هذا العمل المهم سير الأوربيين في وضع معجماتهم وفي حشد جهود العلماء لها ، ثمَّ وضع المعجمين على صورة تدعو الى اعتزاز مصر ما دام على هذه الكرة ناطقون بالضاد

***

والخلاصة ان اللغة العربية مدينة لمصر كثيراً . وجهود كلية الآداب والازهر ودار العلوم ولجنة التأليف والترجمة ودار الكتب المصرية ومجمع فؤاد الاول للغة العربية والصحف الادبية والعلمية في المنزلة العالية من الاعجاب والاحترام . لكن العالم العربي يطمح من مصر بجهود أكبر تتفق واستقلال مصر وثروة مصر وعدد السكان في مصر . ولا أشك في ان الكنانة ستحقق أمل أبناء العرب بها

مجموعة من السيوف المصرية في دار الآثار العربية

خوذة مكللة بالفضة عمل الصانع الايراني
أحمد بن علي من هرمان في القرن الخامس عشر

خوذة وزرد السلطان قايتباي
بطوب قبو سراي باسطانبول